الأهرام

المصدر: الحياه
التاريخ: ٢٧ يوليو ١٩٩٥

تقرير رسمي حول الحقوق التاريخية والطبيعية المصرية في مياه النيل

مصر لن تسمح بإقامة أي عمل يمس كمية المياه التي تصل إليها

□ القاهرة - «الحياة»:

■ اكدت دراسة مصرية رسمية بعنوان «حقوق مصر الطبيعية التاريخية في مياه النيل» اعدتها المجالس القومية المتخصصة التابعة لرئاسة الجمهورية ضرورة ان تكون سياسة مصر تجاه الحفاظ على حقوقها الطبيعية والتاريخية في مياه النيل سياسة واضحة ومعلنة لكل الاطراف المعنية. وتقوم السياسة على اساس انه «في كل الاوقات» وتحت كل الظروف لن يسمح باقامة اي عمل يمس كمية المياه التي تصل الى مصر او تاخير موعد وصولها لانها الدولة الوحيدة بين دول حوض النيل التي تعتمد كلياً على مياه النيل.

وشددت الدراسة التي صدرت في اعقاب محاولة الاعتداء على الرئيس المصري في اديس ابابا وتصريحات سودانية حول مياه النيل على «ان اقامة اية اعمال على روافد النيل في دول حوض النيل للانتفاع ببعض مائها من دون الرجوع الى الحكومة المصرية للحصول على موافقتها يعد مخالفة لقواعد القانون الدولي والمعاهدات والبروتوكولات السابق توقيعها لا سيما اذا كانت هذه الاعمال مؤثرة على كمية المياه التي تصل الى مصر مهما كان هذا التاثير ضئيلا لخطورة ذلك من ناحية المبدأ».

ودعت المجالس القومية المتخصصة دول حوض النيل الى انشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لدرس مشاريع تنمية الموارد المائية والكهرومائية في ضوء الاحتياجات الفعلية لهذه الدول من دون المساس بالحقوق المكتسبة لمصر في مياه النيل، على ان يكون لهذه الهيئة استقلالها الفني بعيدا عن المتغيرات السياسية اسوة بمؤسسة حوض نهر «الميكونج». وان تعمل مصر بجدية للاحاطة بكل المعلومات المتصلة بالاحتياجات المستقبلية لدول حوض النيل من المياه للزراعة والري، خصوصاً اثيوبيا، مع متابعة الدراسات العالمية عن مياه النيل والمشاريع المتصلة بها ودراستها اولاً باول وتكوين بنك معلومات عن مياه النيل ومشاريعه.

واوصت الدراسة ان تتعاون وزارتا الاشغال والخارجية المصرية في وضع خطة للحفاظ على حقوق مصر في المياه وزيادة مواردنا المائية مع المتابعة الدائمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تقارير دورية مستمرة.

ودعت الدراسة الى العمل على ارساء قواعد التعاون المشترك بين دول النيل وينبغي في هذا الاتجاه أن تعرض مصر على دول حوض النيل احتياجاتها المائية ومقدار العجز منها إذ ان حصة مصر من المياه في اتفاقية النيل سنة ١٩٥٩ تمثل جمودا في الموارد المائية في مواجهة احتياجات السكان المتزايدة من الغذاء وما تتطلبه من زيادة كميات مياه الري ومعالجة مشاريع منطقة البحيرات الاستوائية والتعاون مع دولها - منفصلة عما يتم مع اثيوبيا - لان كلا من المنطقتين تعتبر وحدة هيدرولوجية تكاد تكون منفصلة عن المنطقة الاخرى واتخاذ ما يلزم من اجراءات لاقرار المشاريع اللازمة لتنمية الموارد المائية النيلية، وبحث اسلوب تمويلها ومعرفة مدى تحمل كل دولة بنصيبها في هذا التمويل بقدر ما يعود عليها بالنفع.

واوصت الدراسة الحكومة المصرية المبادرة بتقديم مشاريع مدروسة لدول حوض النيل تشتمل على وسائل زيادة الموارد المائية وتنظيم استخداماتها بما في ذلك السدود واستخدام الوسائل الممكنة لاقناع اثيوبيا بالانضمام الى اتفاقية ١٩٥٩ وان تصبح عضوا اصليا في اتفاقية عام ١٩٦٦ الخاصة بمشروع المسح الهيدرومتيولوجي لهضبة البحيرات وان توافق على البدء في مجال البحوث كمرحلة اولى بالهضبة الحبشية.

وذكرت ان مصر تعتمد على مياه النيل في ري نحو ٩٨ في المئة من اراضيها المزروعة وهي في حاجة الى التوسع الزراعي الافقي والرأسي لتكفل الامن الغذائي لسكانها الذين يتزايد عددهم بنسبة كبيرة (٣ في المئة تقريباً). والموارد المائية الحالية لا تكاد تكفي الاحتياجات الزراعية والصناعية والشرب والاغراض المنزلية حتى سنة ٢٠٠٠ ذلك بغرض استصلاح ١٥٠ الف فدان سنوياً كما هو مقرر واستغلال مياه النيل التي تصرف في البحر اثناء السدة الشتوية (بليوني متر مكعب سنويا على وجه التقريب) وزيادة مقدار المياه المعاد استخدامها من الصرف الزراعي والصحي الى ٨ بلايين متر مكعب سنويا (المستخدم حاليا ٤ بلايين فقط) وزيادة المياه الجوفية المستخدمة في الوادي والدلتا الى ٤,٩ بلايين متر مكعب وهو الحد الاقصى للسحب المامون من هذه المياه (المستخدم منها حاليا ٢,٩ بليون متر مكعب) وزيادة المياه الجوفية المستخدمة في الصحراء الغربية وسيناء الى ١,٥ بليون متر مكعب (المستخدم منها حاليا نحو ٠,٥ بليون متر مكعب سنويا).

وبعد استنفاد هذه المقادير لا بد من الاتجاه الى مشاريع اعالي النيل لزيادة حصة مصر في مياه النيل التي تبلغ الآن ٥٥,٥ بليون متر مكعب. وفي سبيل ذلك تتعارض مصالح مصر مع مصالح دول حوض النيل الاخرى وهي السودان واثيوبيا واوغندا وتنزانيا وكينيا ورواندا وبوروندي وزائير، اما السودان فهو مرتبط مع مصر باتفاقيتي عام ١٩٢٩ و١٩٥٩. وطبقا للاتفاقية الاخيرة تتفق مصر والسودان على اقامة مشاريع لزيادة ايراد النهر في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الابيض على ان تقسم صافي الفائدة المائية من هذه المشاريع مناصفة بين البلدين ويتحمل كل منهما نصف التكاليف. ولتحقيق التعاون الفني بين البلدين انشئت بناء على اتفاقية ١٩٥٩ الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل لاجراء الدراسات اللازمة لهذه المشاريع والاشراف على تنفيذها ولا تزال هذه الهيئة قائمة بعملها.

وتحدد اتفاقية ١٩٥٩ الحقوق المكتسبة لمصر والسودان في مياه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

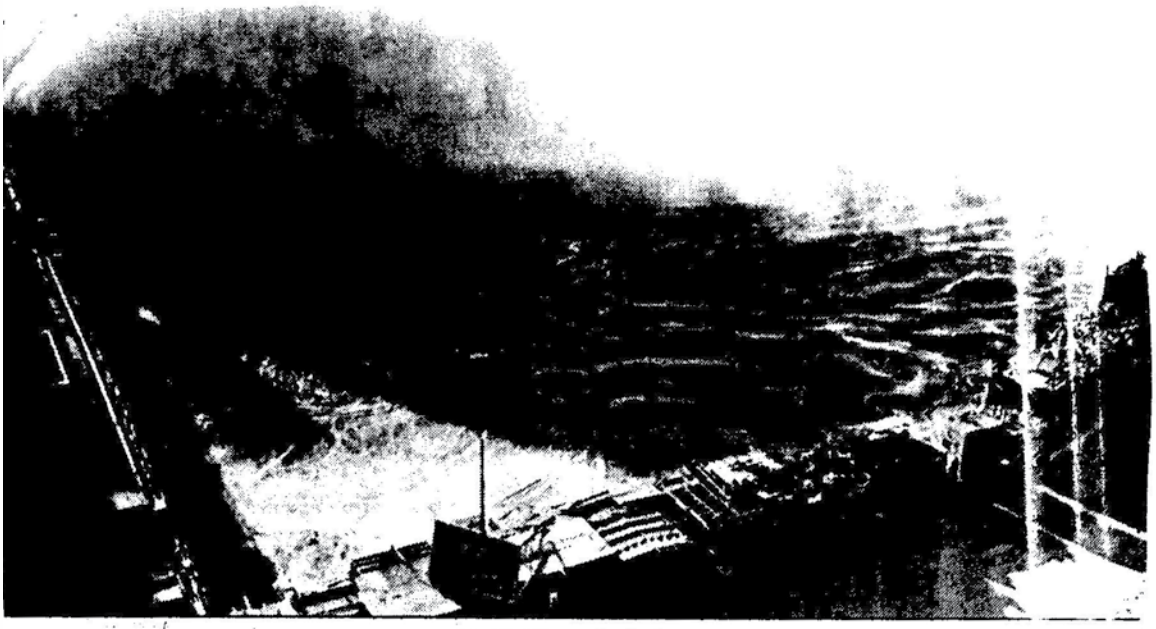

سد اسوان على نهر النيل (الحياة)

..

النيل بمقدار ٤٨ بليون متر مكعب لمصر و٤ بلايين متر مكعب للسودان وتوزيع فوائد مشاريع ضبط النهر بين الدولتين وان توافق الدولتان على بناء السد العالي عند اسوان وان تحسب الفائدة من السد العالي على اساس متوسط ايراد النهر الطبيعي عند اسوان (١٤٠ بليون متر مكعب) توزع كالآتي: ٥٢ بليون متر حقوق الدولتين قبل انشاء السد. ١٠ بلايين عوائد التخزين في السد العالي. و٢٢ بليونا صافي الفائدة توزع للسودان ١٤,٥ بليون، و٧,٥ بليون متر لمصر. واذا زاد المتوسط تقسم هذه الزيادة في صافي الفائدة مناصفة بين البلدين وان تدفع مصر لحكومة السودان مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري تعويضا شاملاً عن الاضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين في السد العالي لمنسوب ١٨٢ مترا.

تقول الدراسة ان اول المشاريع التي اعدتها واشرفت على تنفيذها الهيئة الفنية الدائمة لمياه النيل بين الدولتين هو مشروع المرحلة الاولى من قناة «جونغلي» الذي بدأ تنفيذه عام ١٩٧٨ لكنه توقف في عام ١٩٨٣ بسبب الاوضاع الامنية في جنوب السودان.

كان يفترض أن تتم هذه المرحلة في عام ١٩٨٥ وتبلغ الفائدة المائية منها نحو اربعة بلايين من الامتار المكعبة تقسم مناصفة بين مصر والسودان، ولا زال هذا المشروع متوقفا ومصر اشد احتياجا لنصيبها منه، اذ ان السودان لم يستخدم حتى الآن كامل حصته من المياه المترتبة على انشاء السد العالي وهي ١٨,٥ بليون متر مكعب عند اسوان طبقا لاتفاقية ١٩٥٩.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وما زالت الظروف في جنوب السودان تحول دون استكمال دراسات المشاريع الأخرى في حوض بحر الغزال ومستنقعات مشاريع (حوض السوباط) وهي مشروعات واقعة داخل حدود السودان، ومن حق مصر والسودان تنفيذها لاستقطاب الكمية المائية الضائعة في هذه المناطق.

وعلى رغم أن جميع الاتفاقيات والبروتوكولات التي ابرمت مع دول حوض النيل الأخرى منذ عام ١٨٩١ - بين الدول المستعمرة بعضها بعضاً، او بينها وبين الدول الافريقية كاثيوبيا والكونغو - رصت على ان تبين بوضوح انه لا يجوز لاية دولة من دول حوض النيل ان تقوم باي عمل على فروع النيل وروافده، من شانه ان ينقص من مقادير المياه التي تصل الى مصر او تؤخر مواعيد وصولها اليها او يغير في مناسيب المياه او صفاتها قبل الاتفاق على ذلك مع حكومة مصر، احتراماً لحقوقها التاريخية والطبيعية في مياه النيل.

بدأت بعض دول حوض النيل في السنوات الاخيرة في اقامة المشاريع على روافد النيل، فاقامت اثيوبيا خزاناً على نهر فنشا احد روافد النيل الازرق يحجز نحو ثلاثة بليون متر مكعب سنوياً كما تقوم بإنشاء سدود على بعض الروافد الاخرى لتوليد الكهرباء. وبدأت ايضاً في انشاء مشاريع ري على نهر البارو احد روافد السوباط. كذلك تشرع تنزانيا ورواندا وبوروندي في اقامة مشاريع للري وتوليد الكهرباء على نهر الكاجيرا اهم روافد بحيرة فيكتوريا، وتنقص هذه المشروعات من منسوب البحيرة نحو بليون متر مكعب سنوياً.

وهذه الكميات وان كانت صغيرة الا ان اقامة تلك المشاريع من دون اخطار مصر والسودان والحصول على موافقتهما، يعتبر مخالفة صريحة للقواعد الدولية والاعراف الخاصة بالانهار الدولية وتنظيم الانتفاع بمياهها بين الدول الواقعة في احواضها. ولا يخفى ان لاثيوبيا عدة مشاريع مدروسة للانتفاع بمياه النيل الازرق وروافده، ويبلغ مجموع ما يمكن ان تستقطعه هذه المشاريع من مياه النيل نحو سبعة بلايين من الامتار المكعبة سنوياً، وهو مقدار يؤثر تاثيراً بالغاً في نصيب مصر من مياه النيل.

وتقف اثيوبيا حتى الآن، موقفاً سلبياً من اية محاولة لاتفاق دول حوض النيل على دراسة مشتركة للاستغلال الامثل لمياه النيل، او اعطاء أية بيانات تلزم لهذه الدراسات داخل حدودها.

وعلى رغم اشراك دول الهضبة الاستوائية في مشاريع الدراسات الهيدرومتيورولوجية الذي ساهمت فيه الامم المتحدة، الا انه بعد انتهاء معونة الامم المتحدة للمشروع توقفت هذه الدول عن المساهمة فيه، وظلت مصر والسودان وحدهما تتحملان اعباءه. ومن خلال دراسات هذا المشروع تقدمت هذه الدول بمطالبها المائية لسنة ٢٠٠٠ فاذا بها تبلغ في مجموعها ٨,٨ بليون متر مكعب في حين ان استخداماتها لمياه النيل في سنة ١٩٨٠ كان مجموعها ٠,٩١ بليون متر مكعب فقط ما يدل على المبالغة الشديدة في هذه المطالب. ويقدر الخبراء المصريون ان هذه المطالب لن تتجاوز ٣ بلايين متر مكعب، ولم تكن لدول الاندوجو (حوض النيل) الذي لم تشترك فيه اثيوبيا وكينيا اثر يذكر في دراسة مشاريع الحوض ولم يعن منذ انشائه بامر هذه المشاريع وكان اكثر اهتمامه بامور سياسية واقتصادية.

وينبغي العمل على انشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لدول حوض النيل كما هي الحال في الهيئة الفنية لدول حوض «الميكونج» التي نجحت في اقامة عدة مشاريع لفائدة دول حوض النهر من دون النظر للخلافات السياسية القائمة بينها.

واذا ظلت اثيوبيا على موقفها السلبي من اي عمل جماعي خاص بمياه النيل فقد يكون من الصواب الاتفاق مع دول الهضبة الاستوائية على تشكيل لجنة فنية مشتركة مع مصر والسودان للسير في درس المشاريع الواقعة في هذه الهضبة وتنفيذها وهي مشاريع لا تاثير لها البتة على اثيوبيا. فالهضبة الاستوائية تعتبر وحدة هيدرولوجية مستقلة تماما عن الهضبة الحبشية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية